

القائمة الرئيسية
- الصفحة الرئيسية
- إصدارات ودراسات المراقب
- المقالات
- إصدارات جديدة
- مقابلات إذاعية وتلفزيونية
- كلمة المراقب
- السيرة الذاتية
- Biography
- سجل الــزوّار
- ابحث بالموقع
- راسلنا
- راسل الإدارة

أقسام المقالات
- الجهاد العالمي
- شؤون فلسطينية
- الحرب على غزة
- الحرب على العقيدة والإسلام
- شؤون عربية
- الأزمة الاقتصادية العالمية
- مختارات
- شؤون عراقية
- الغرب والإسلام
- فنون الكتابة الصحفية
- مقالات مترجمة للكاتب

أقسام الدراسات والأبحاث
- دراسات في السلفية الجهادية
- دراسات سوسيولوجية وإعلامية منشورة
- دراسات ومقالات في علم الاجتماع
- سلاسل المقالات
- دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية

جديد إصدارات ودراسات المراقب
- سلسلة الثورة السورية ومسارات التدويل
- الثورات العربية - ديناميات الفاعلين (الاستراتيجيين) منقحة
- تركيا: أسئلة التاريخ والمصير
- ملاحظات منهجية في قراءة السلفية

المقال الاكثر مشاهدة
- كاميليا وملحمة التوحيد - 11
- تعقيبا على الاختراق السعودي
- الدورة التاريخية: الإسلام و« (طبيخ الثّوْرْ) » (2 - 1

الاكثر تعليقاً
- وداعا أيها الشيخ الجليل
- CIA فورمات القاعدة وفورمات
- هوية الدماء النازفة

المقالات
الثورات العربية
الثورة المصرية
كاميليا وملحمة التوحيد - 20: ولا يزال التحقيق مستمرا !!!



كاميليا وملحمة التوحيد

(20)

ولا يزال التحقيق مستمرا !!!

د. أكرم حجازي

15/8/2012





المباغتة والجرأة، واللامنطق ... هي أميز ما في « عملية رفح - 5/6/2012 »، التي ذهب ضحيتها ستة عشر ضابطا وجنديا مصريا، وكذا سلسلة القرارات التي اتخذها الرئيس محمد مرسي، وأودت بسلطة العسكر في مصر .. وهددت « الدولة العميقة» بالاقتلاع من الجذور!!! لكن أين هي الحقيقة في كل ما يجري؟ ذلك هو السؤال المحير الذي يستحق المتابعة في هذه المقالة وبعدها.

حتى الآن

بخلاف حادثة تفجير « كنيسة القديسين - 1/1/2011 » في الإسكندرية!!! حيث تابعنا في ذلك الحين مئات التصريحات الأمنية والسياسية والتقارير والمقالات والتحاليل السياسية والعسكرية، علّنا نقع على خيط ما يمكن تتبعه، أملا في الوقوف على لغز التفجير، إلا أننا لم نجد ولو كلمة واحدة قد تكون سقطت على لسان شخصية ما. أما المفارقة العجيبة في « عملية رفح» فتكمن في أن الجميع كان يعرف أن هناك عمل ما يجري التحضير له، بل أن أرفع مسؤول استخباري في مصر اعترف بأنه كان يمتلك معلومات كاملة عن العملية وهوية المنفذين، وأن « إسرائيل»، بحسب صحيفة « بوابة الأهرام – 6/8/2012 » سحبت، قبل ساعات من البدء بتنفيذ العملية، عناصرها من النقطة الحدودية المقابلة لنقطة رفح، وأنها - « إسرائيل» - دمرت المدرعة التي اختطفها بعض المهاجمين وسمحت بهروب اثنين منهم، وأنها قبل هذا وذاك طلبت من مواطنيها مغادرة سيناء قبل سبع ساعات من تنفيذ العملية، وأن أفيجاي درعي، المتحدث الرسمي باسم الجيش « الإسرائيلي» أعلن على حسابه في « تويتر» عن العملية قبل دقائق من وقوعها!!!

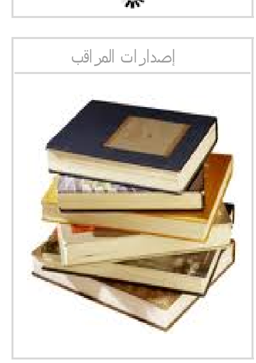
أما المفارقة الأعجب، فهي أن الفاعل ظل مجهولا في حالة الكنيسة إلى ما بعد سقوط مبارك، حيث تبين مسؤولية وزير الداخلية الحبيب العادلي عن الحادث. لكنه في « عملية رفح»، رغم توفر كل المعلومات إلا أن الفاعل ما زال مجهولا أيضا!!! ومع ذلك ثمة من تجرأ على اتهام الجماعات الجهادية في « عملية رفح» في الوقت الذي لم يتجرأ على اتهامها في حادثة الكنيسة. ولو لم يكن الرئيس المصري سليل جماعة « الإخوان المسلمين» لما اتهم أحد الجماعات الإسلامية أو الجهادية أو حتى أتى على ذكرها!!!

الثابت أيضا أنه لم تكن الجهات التي اتهمت القوى الإسلامية في غزة ورفح إلا « إسرائيل» و « المخابرات المصرية»، فضلا عن أساطين الردح الإعلامي، وكذا الحاقدون على كل ما هو مسلم وعربي وفلسطيني سواء كان من « حماس» أو من غير « حماس». أما القول بأن الجماعات « التكفيرية» هي التي نفذت « عملية رفح» فهو اتهام مُغرضٌ بالدرجة الأولى، ورخيص ووضيع من المدير السابق للمخابرات المصرية، بالدرجة الثانية، ولا يقل وضاعة في قيمته وحقيقته عن اتهام الحبيب العادلي لـ « جيش الإسلام» بتفجير « كنيسة القديسين». ومع ذلك ثمة من انساق، بقصد أو بدون قصد، وراء اتهامات مراد موافي و « إسرائيل عبر توصيفها بـ « المخترقة» أو « القابلة للاختراق»!!! ولا ريب أن أصحاب هذا الزعم؛ حين قبلوا وشجعوا، قبل أي تحقيق أو بينة، فكرة أن جماعة جهادية، معروفة أو مجهولة أو مصطنعة، هي التي نفذت العمل إنما فعلوا ذلك لسهولة استباحة هذه الجماعات، فوقعوا من حيث يدرون أو لا يدرون في فخ أطروحة الخصم والعدو دون تردد. وفي المقابل رفضوا أية دفوع لهذه الجماعات باعتبار أن بذرة « الاختراق» كامنة فيها، ولأنها مطاردة أمنيا فضلا عن أن المنابر الإعلامية تقف حجر عثرة أمام حقها في الدفاع عن نفسها.

ومع ذلك؛ فقد نفت الجماعات الجهادية، لاسيما « مجلس شورى المجاهدين – 8/8/2012»، مسؤوليتها عن العملية، بعد يومين على وقوعها، أما الأمر المؤكد، للبعيد والقريب، أنه لم يثبت في أكثر من 15 عملية تفجير لأنبوب الغاز المصدر لـ « إسرائيل»، سبق أن نفذتها هذه الجماعات، إصابة حارس أو مدني أو عسكري بأدنى أذى جسدي. وبالتالي فإن إرسال الجيش لم يكن له أي منطق أو جدوى أو مبرر طالما أن الجهة المنفذة لـ « مذبحة رفح» ما زالت مجهولة حتى الآن. فماذا سيفعل الرئيس لو تعرض الجيش المصري لمذبحة ثانية وثالثة ورابعة في هذه الجهة أو تلك من البلاد .... ؟

لا ريب أن مراقبة نشاط الجماعات الجهادية في مصر يؤكد أنها استفادت من التجارب السابقة. وحتى في زمن حسني مبارك فقد ابتعدت عن كل عمل يمس مصر أو أي من مصالحها بأذى. ومن الطبيعي والمنطقي أن يكون هذا الحرص أكبر في ظل الثورة وإلا فما الذي يمنعها من مواجهة فلول « الدولة العميقة» وهم في متناول اليد وتحت السمع والبصر!!!؟ بل أن هذه الجماعات حرصت على حماية مصالح مصر في الوقت الذي انشغلت فيه القوى السياسية في الصراع على السلطة. وأغرب من هذا أنها لم تسجل ولو اختراقا واحدا باتجاه فلسطين. والجهة الوحيدة التي ظهرت مؤخرا هي « مجلس شورى المجاهدين»، والتي نفت أية صلة لها بـ « عملية رفح». وهذا يؤشر على أن الجماعات الجهادية كافة، ودون أن تتخلى عن أطروحتها وثوابتها العقدية، بدأت تأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية والاقليمية

الجهادية
Ibn Taymiyyah Reviews



والدولية قبل أن تنفذ أي عمل مضاد حتى لـ « إسرائيل».

أما الحقيقة التي لا يستطيع أن يرائي فيها أحد فهي التي تؤكد أن « الاختراق»، أياً كان مصدره، هو فعل لا يمكن أن تفلت منه أية قوة على وجه الأرض .. ولا حاجة للتذكير بسلاسل الاغتيالات التي نفذها جهاز المخابرات « الإسرائيلي - الموساد» ضد قادة الفصائل الفلسطينية الإسلامية والعلمانية على السواء أو وجود الطابور الخامس في الدول العربية وفي كل دولة على وجه الأرض. ولا حاجة للتذكير أيضا عمن هو المسؤول عن « الثورة المضادة» في دول الثورات العربية خاصة في مصر. وإذا لم ينفع التذكير بمثل هذه الأحداث فعلى من يصر على حكاية « الاختراق» أن يقارب الأمر مع مجتمع المدينة المنورة نفسه، الذي كان يعج بـ « المنافقين»؛ فهل يحق لنا هنا أن نتساءل عما إذا كان المجتمع النبوي، هو الآخر، قابلا للاختراق؟ وأن بذرة « الاختراق» فيه « بنيوية»!!!!؟ وفي نفس الوقت ننكر حقيقة أن كل مجتمع فيه من الخير والشر حتى لو كان الوحي ينزل !!!!؟

الحقيقة أن « الاختراق» البنيوي كان في صلب الدولة المصرية، وهو الذي تم توصيفه بـ « الدولة العميقة»، على مرمى عين الرئاسة وكافة القوى السياسية والإعلام الدولي والمحلي. ومع أن المسؤولية الجنائية المباشرة واضحة بحق مدير المخابرات المصرية، مراد موافي، وكذا رموز السلطة العسكرية، من المشير حسين طنطاوي وسامي عنان، فما دون عن قتلى الجيش المصري في سيناء، بسبب إخفائهما المعلومات عن الرئيس إلا أن الأخير هدد بصريح العبارة أن « جريمة رفح لن تمر دون رد»!! وفعليا فقد أرسل الجيش إلى هناك، وأعلن عن عملية عسكرية، استخدمت فيها الطائرات المقاتلة والمروحية بإذن « أمريكي» و « إسرائيلي» لأول مرة منذ توقيع اتفاقية « كامب ديفيد» سنة 1979. وحتى اللحظة أسفرت العملية عن مقتل العشرات دون أي دليل على مسؤوليتهم عن « عملية رفح!!! ودون أي تحقيق أو محاكمة!!!

يحدث هذا في الوقت الذي أكد فيه ياسر علي، المتحدث باسم الرئاسة، (7/8/2012) أن: « هناك الكثير من التصورات: منها يقول إن مرتكبيه مجموعة مصرية، وآخر يقول: إن بينهم غير مصريين. ولكن لا يقين حول أي منهما». مشيرا إلى أن: « هناك غرفة عمليات مشتركة بين كل الجهات الأمنية المصرية تعمل على مدار 24 ساعة للكشف عن مرتكبي الحادث»، و: « أن مؤسسة الرئاسة تتابع بشكل دقيق التحقيقات، وستعلن المعلومة الكاملة فور وصولها». وفي المقابل اتهم بيان الجيش: « عناصر من قطاع غزة بالمساعدة في الهجوم على الموقع العسكري الحدودي في رفح». قائلا: « إنه لن يتساهل مع أي جماعات تمتد يدها إلى أفراد قواته». فمن هو إذن العدو الذي أرسل الجيش لمقاتلته؟

الطريف في الأمر أن الذين يتحدثون عن الديمقراطية والحرية ليسوا هم من أرسل الجيش، ولا البرلمان المحلول ولا الرئيس الذي لم يكن يملك الصلاحيات ولا قادة الجيش الذين أقالهم الرئيس!!! فمن الذي أرسل الجيش إذن إلى سيناء لبدء عملية عشوائية ليس معروفا فيها من هو العدو؟ ولا ضد مَنْ سيقاتل؟ هل سيقاتل المجرمين؟ أم تجار المخدرات؟ أم العصابات؟ أم سيقاتل السكان البدو الذين أذلهم مبارك، وهمشهم، وحرمهم من أية تنمية، وألحق بهم أبلغ الأذى؟ أم سيقاتل الجماعات الإسلامية التي عطلت تصدير الغاز لـ إسرائيل، ووفرت على مصر مليارات الدولارات المنهوبة دون أن يهريقوا نقطة دم؟

وهل ثمة تفسير، بعد كل هذا، إلا أن يكون الأمر برمته واقع بيد القوى الخارجية، التي أذنت بما لم يسبق لها أن أذنت به لحسني مبارك!!!؟ .. الثابت في كل ما جرى أن الجيش بدا وكأنه أداة بيد الولايات المتحدة و « إسرائيل»، وأن الأسوأ من « مذبحة رفح» هو الذي وقع!! وفي المحصلة كان الضحايا من المسلمين، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، وليس من اليهود. والسؤال: بما أن كل المؤشرات تتجه نحو إسرائيل في المسؤولية عن « هجوم رفح» فلماذا سارع المصريون إلى دفع الثمن مرتين؟!!! ولماذا يقبل « ولاة الأمر» دائما أن يلعبوا دور المذنب الذي يستحق العقاب حتى قبل أن تتبين مسؤوليتهم عن فعل ما؟ وقبل أي تحقيق يحدد المسؤوليات؟ ودون أي دليل يذكر؟

حدث هذا التقمص، قبل الثورة، حين اختطفت المهتديات إلى الإسلام من الأرثوذكس، وتم الزج بهن في سجون الكنائس وأقبيتها، وفي حادثة « كنيسة القديسين» لمّا بدا المسلمون وكأنهم المتهمون الوحيدون حتى قبل أن يجري أي تحقيق، بل أن مشايخ ذوي لحىً طويلة تحدثوا كما لو أن الإسلام بذاته هو المذنب!!! وكذلك تكرر الأمر ذاته في حادثة « كنيسة إمبابة» حيث قتل المسلمون واتهموا بإشعال الفتنة وسجن منهم من سجن وطورد من طورد بلا أي ذنب اقترفوه، وقبلها في « كنيسة العمرانية» في الجيزة، لمَا حاصرت ميليشيات شنودة مبنى المحافظة وقطعت الطريق الدائري وهددت باختطاف المحافظ، وحدث أيضا بعد الثورة، في واقعة « ماسبيرو» التي ذهب ضحيتها جنود الجيش الذي أرسل إلى سيناء!!! وفي أعقاب « عملية إيلات – 18/8/2011 » التي قتلت فيها « إسرائيل» خمسة جنود داخل الأراضي المصرية، وكذلك جرائم وزارة الداخلية وأجهزة الأمن والجيش في أحداث شارع محمد محمود ومجلس الوزراء والعباسية وملعب بورسعيد وسلسلة الحرائق التي أشعلت مصر أو الفوضى التي انتشرت فيها وعمليات السطو والقتل .. في كل هذه الأحداث ومثلها أو غيرها كان المسلمون هم الضحايا. فلماذا لم يتحرك الجيش نصرة لنفسه وجنوده قبل أن ينتصر للمسلمين في مصر؟

« في دولتي لن يكون هناك مظلوما»! هذا ما قاله الرئيس مرسي. لكنه في كلمته بمناسبة الاحتفال بـ « ليلة القدر 13/8/2012» بمقر مشيخة « الأزهر قال: « من بغى وطغى وتآمر وخطط ومن اعتدى وقتل (..) هؤلاء الخونة لن تأخذنا بهم أبدا رأفة أو شفقة نلاحقهم حتى ننتهي منهم». فهل أثبت أي تحقيق « بغي و « طغيان» و « تآمر» و « تخطيط» و « اعتداء» من أية جهة كانت؟ وهل قرار « ملاحقتهم» و « الانتهاء منهم» يسنده أي حكم قضائي، مدني أو شرعي، أو غطاء برلماني؟ وهل قتل المئات في هذه الأحداث بلا أي دليل أو محاكمة هو من الإنصاف ناهيك أن يكون من العدل؟ وهل إرسال الجيش إلى سيناء، من الأصل، هو قرار سيادي؟

عاصفة القرارات

المؤكد أن قرارات الرئيس مرسي أفرحت كل المصريين والعالم العربي. فهي قرارات غير مسبوقة في تاريخ مصر ولا حتى في تاريخ أية دولة بهذا الحجم. بل هي ضربة في صميم قواعد النظام أو ما يسمى في مصر بروؤس « الدولة العميقة». فقد أقال الرئيس في الوجبة الأولى (7/8/2012) مدير جهاز الاستخبارات العامة وقائد الشرطة العسكرية ومحافظ شمال سيناء وقائد الحرس الجمهوري، بالإضافة إلى عدد من القيادات الأمنية بوزارة الداخلية، وفي الوجبة الثانية (12/8/2012) أقال وزير الدفاع وقادة الجيوش البرية والبحرية وعين نائبا للرئيس وألغى « الإعلان الدستوري» المكمل!!!!؟

لكن كيف للرئيس أن يتخذ قرارات بهذا الحجم، وعلى حين غرة من العامة والخاصة، ضد أعتى القوى الباطشة من « فلول» النظام، والذين أطاحوا فعليا بالثورة، وأذلوا الثوار، وأهانوا الشعب المصري، وصدروا القوانين والمراسيم واللوائح الدستورية، ووصلوا إلى سدة الرئاسة دون أن يتمكن كل الشعب المصري من اعتراضهم؟

كيف !!!؟ هل يملك الرئيس عصا سحرية إلى الدرجة التي جعلت « الفلول» يصمتون كما لو أن على رؤوسهم الطير؟ من هي الجهة التي امتلكت فجأة عناصر القوة بحيث استطاعت أن تلجم « الفلول» عن بكرة أبيهم؟ هل هي الرئاسة؟ أم الثورة؟

نتساءل باندهاش كغيرنا!!! لأننا نتحدث عن ضواري السلطة مثل « المجلس العسكري» المدعوم أمريكيا قلبا وقالبا!! وعن « رجال المال والأعمال» الذين سخروا مليارات الجنيهات في الإعلام!!! وعن « أجهزة الأمن والمخابرات» التي ما زالت موالية للنظام القديم، وتدفع لأعوانه من البلطجية والمجرمين والمخبرين وأمثالهم!!! وعن « الكنيسة الأرثوذكسية» التي تلعب دور الدولة داخل الدولة إنْ لم يكن فوقها!!! وعن « أجهزة ووسائل الإعلام» التي قادت « الثورة المضادة»، جهارا نهارا، بلا حياء ولا خشية ولا رادع من دين أو أخلاق أو ضمير!!!! وعن رموز « القضاء» الفاسدين والمفسدين في المحاكم الكبرى؟ وعن « شبكات الهيمنة الدولية» ومؤسساتها من الولايات المتحدة مرورا في أوروبا فضلا عن أذرع الاستخبارات الصهيونية، المدنية والعسكرية!!! وعن « دول عربية» متورطة، سرا وعلانية، في دعم الثورة المضادة وتمويلها وحمايتها!!!

لا ريب أن الصمت شبه المطبق لهؤلاء لم يكن قدرا ولا عجزا!!! فمن الذي أشار عليهم بالصمت والانزواء؟ هذا السؤال نطرحه وغيره من التساؤلات لأن الأصل أن هناك ثورة، وأن العهد الذي تكون فيه الأمة فاعلا استراتيجيا فمن حقها أن تكون شريكة في السلطة وشريكة في القرار. لكن القرارات فاجأت الجميع .. وهذا مؤشر على غياب الشفافية .. ومؤشر على أن نمط الحكم السياسي ما زال هو ذاته السائد في عهد ما قبل الثورة حيث تؤخذ القرارات بعيدا عن الأمة وبعيدا عن استشارتها!!! فما الذي يضمن أن تكون قرارات الرئيس نابعة من السيادة وليست مستوردة من الخارج لاسيما وأن « الفلول» صمتوا فجأة أيضا، فضلا عن اعتراف الأمريكيين بعلمهم بالتغييرات التي وقعت من خلال سفيرتهم في القاهرة آنا بيترسون، وكذلك من خلال ليون بانيتا، وزير الدفاع الأمريكي وزميلته وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون واللذين كانا في مصر قبل أيام من « عملية رفح»!!!!

بلا ريب أيضا؛ فإن ثمة أمر جلل وقع في مصر. لكن القول بأن القرارات استبقت محاولة انقلابية كان يجري التخطيط لها في 24 آب / أغسطس لإسقاط النظام وإعلان الحكم العسكري تمهيدا لاستعادة نظام مبارك **لا يكفي** لكي تصمت « الدولة العميقة» برمتها.

ولا يكفي القول أيضا أن تحقير الرئيس ووضع حد لـ « ازدواجية السلطة» مبرران كافيان لتمرير أخطر القرارات في تاريخ البلاد دون أية مقدمات مقنعة حتى لو كانت القرارات مفرحة.

ولا يكفي الزعم أبدا بسيادية القرارات في الوقت الذي يجري فيه التأكيد على استمرار العملية العسكرية للجيش في سيناء!!!

وإذا لم تكن ثمة مبررات مقنعة فإن ما يجري في مصر هو « اختراق مظلم» !!! فهل في مثل هذه القرارات والأحداث يمكن الاطمئنان على سلامة كاميليا وأخواتها؟ وهل الإفراج عنهن أصعب من تفكيك « الدولة العميقة»!!!؟ لا بأس .. فلا يزال التحقيق جاريا!!!!!!

نشر بتاريخ 14-08-2012

حفظ بصيغة Pdf | حفظ بصيغة html | اطبع المحتوى | ارسل لصديق | أضف تعليق

أضف تقييمك

التقييم: **10.00**/10 (26 صوت)

التعليقات

[الهلال] [15/08/2012 الساعة 2:51 صباحا]

بارك الله فيك يا دكتور أكرم وعودا حميدا إلى ملفات مصر الهامة وكل عام وأنتم بخير.

لي ملاحظة على تحليلك لواقع سيناء. هناك بلا شك قوى جهادية متداخلة بقوة مع النسيج القبلي البدوي السيناوي. كما أن هناك عصابات تهريب وسطو على البنوك وسرقة أسلحة الجيش والشرطة وفرض إتاوات على المصانع والمزارع وجميع الاستثمارات. وهذه العصابات أيضا متغلغلة بعمق في النسيج القبلي بل ومتدرجة في الهرم القيادي لهذه القبائل. واقع سيناء شاذ جدا. فعلى الرغم من انعدام التنمية والخدمات بجميع أنواعها إلا أن السيولة النقدية مع أهل سيناء عجيبة جدا. فالملايين متداولة بين أيديهم بشكل غريب. وكلما احتجزوا رهائن من السياح أو من خبراء المصانع طالبوا بمبالغ تتراوح بين العشرين والخمسين مليون جنيه (ثلاثة إلى ثمانية ملايين من الدولارات) وهذه تعد أرقاما فلكية في مصر,

أنا أعتقد أن الضربة الحالية موجهة إلى العصابات وحواضنها وبالتنسيق مع القبائل الشريفة. ولا أدل على ذلك من حادثة اغتيال شيخ قبيلة السواركة وولده لتعاونهم مع الجيش والشرطة في ملاحقة العصابات. ووزير الداخلية يجتمع بنفسه مع شيوخ القبائل لهذا الغرض.

لذلك فأنا لا أوافقك الرأي في مسألة اتهام المجموعات الجهادية بالباطل. فمن اتهم الجهاديين والغزيين هم أبواق الفلول. أما الخطاب الرسمي للدولة فلم يجدد صفة أيديولوجية أو مرجعية دينية للملاحقين. وملاحقة هؤلاء لا تحتاج إلى تحقيق فهم مطلوبون أصلا كما أن فرصتهم في تسليم أنفسهم والخضوع للتحقيقات معروضة عليهم. وأعيان سيناء ونشطائها السياسيين لم يتذمروا من العملية العسكرية.

أما تحليلك لمصدر القرارات الأخيرة فأراك قد نظرت بعين واحدة وقدمت سوء الظن بمرسي على أي احتمال آخر... ربما أخذت الرجل بجريرة الجماعة التي عودتنا على الركوع غربا. وأنا أدعوك لاعتبار احتمال آخر وهو توفيق الله لرجل صدق الله فصدقه. ويدعم هذه الفرضية أيضا عدة شواهد:
1- علمنا دائما بتذمر قيادات كبيرة ومتوسطة في الجيش من خيانات المجلس العسكري. حتى أن المجلس العسكري نفسه يحتوي على عناصر طاهرة وقفت كثيرا في وجه المجلس في عدة مفترقات صعبة.
2- الرئيس نجح في إثبات مصداقية جمعت حوله قلوب الأفراد من جميع المؤسسات من الدرجات الدنيا ومعظمها من الشباب الذي لو تلوثه الخيانات والصفقات. وهؤلاء اندفعوا بجرأة في إعلان اصطفافهم مع الشرعية وانهالت اتصالاتهم بالرئاسة ببلاغات وتنبيهات وتحذيرات مما أفشل الكثير من المؤامرات وأوقف قيادات الدولة العميقة عرايا من أي زخم أو حشد.
3- الرئيس لم ينتم إلى جماعة الإخوان إلا في سن كبيرة بعد دراسة الدكتوراه في أمريكا وعودته للعمل كأستاذ في كلية الهندسة. ولذلك فهو متحرر من قيود السمع والطاعة العمياء والانقياد التام التي تصم هذه الجماعة. كما أن شخصيته متحررة وقراره مستقل. ولذلك يصعب قبول فكرة المؤامرة والتدخل الأمريكي في القرارات الأخيرة.
4- الأمريكان كذابون وأولهم الفاسقة أنثى الفاسق كلينتون. فهذه نفسها هي من أرسل شهادة الزور بأن والدة الشيخ حازم حاصلة على الجنسية الأمريكية. فلما نصدقها هنا وهي الكذوب؟
5- مصالح الأمريكان كانت في استمرار المجلس الأحمق إلى حين إعادة ترتيب الأوراق ومن ثم إحالته إلى التقاعد. أما الآن... فليس لهم أي مصلحة في التركيبة الجديدة لأهم المؤسسات في الدولة وهي الجيش والمخابرات.

سبق وأن نبهت بناء على معايشتي للوضع بأن أغلب أعضاء الجماعة لا يمثلون الفكر القديم العفن الذي يتجلى في أفرع هذه الجماعة في اليمن والعراق والجزائر ولكن يمثلوا تيارا متحررا أقرب إلى فرع الجماعة في الأردن. ولذلك فالطغمة العتيقة لم تعد مطلقة اليد كما كانت في السابق ولم تعد تمثل إلا أقلية من السفهاء من أشباه من تعدوا باللفظ والفعل على الشيخ حازم وعلى الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح أثناء المعمعة الرئاسية.

قيض الله لهذه الجماعة الأحمق المطاع عاكف المرشد السابق الذي قام بعدة حركات بهلوانية أطلقت التمرد في صفوف الشباب وجعل المرشد التالي يحرك مقود العربة في الاتجاه الذي يعلم أنها ستذهب إليه حتى يظهر كقائد للمسيرة. فقبل أيام من بدء الثورة أعلن مكتب الإرشاد أن الإخوان لن يشاركوا في المظاهرات. ثم لما وجدوا الميادين قد امتلأت بالشباب الإخواني تراجعوا عن قرارهم حتى لا ينكشف تفلت الأمور من أيديهم. ولما هرولوا للقاء عمر سليمان في جلسات الحوار التي كان الهدف منها الالتفاف على الثورة هاج الشباب فارتدع الشياب.

المجتمع الإخواني الآن يفرز الأقوى والأكثر استقلالية ولا يعتد بالولاءات الطوطمية والتبعيات العمياء. فصعود عبد المنعم أبو الفتوح ومرسي لمكتب الإرشاد رغم حداثة انتمائهم للجماعة وابتعادهم عن دائرة الكهنوت وإبعاد كلاب إيران كالهباوي وتوقف القيادات عن أي تصريح يصب في مصلحة إيران يوحي بمستقبل تنفي فيه خبثها وتطهر صفوفها. وهذا ما نأمله من الله لأن خيرة شباب مصر انخرطوا في هذه الجماعة في وقت لم يكن سواها يمثل الإسلام.

أما ملف الكنيسة الأرثوذكسية فلم يبدأ مرسي بعد بالتعامل العلني معه. وهو أصعب ملف يواجهه الرئيس وألغامه كثيرة وأرجو أن يبادر بالتعامل الجاد والحاسم معه قبل انتخاب خليفة الهالك شنودة.

جزيل الشكر لك يا دكتور أكرم وأرجو ألا تترك ملفات مصر لمدة طويلة فالأيام القادمة تحمل الكثير من الأخبار السارة إن شاء الله.

الهلال

[الغريب] [15/08/2012 الساعة 8:24 صباحا]

بارك الله فيك يا دكتور أكرم ....

والأحداث تثبت أنه ليس هناك سيادة في مصر ولا في رئاستها... وما زال النظام البائد (النظام الظالم) موجودا ومسيطرا في مصر ...

والله المستعان

[النومان] [15/08/2012 الساعة 11:54 صباحا]

السلام عليكم

السلام عليكم .

.

لو سمحت يا دكتورنا الفاضل أريد أن أقول شيء بالنسبة الى الإقالات الأخيرة

وهي أن مرسي والمجلس العسكري قاموا بلعب تمثيلية كان مخرجها كلينتون . فقبل تولي الرئيس الجديد اصدر المجلس العسكري قراره المعروف وتطايرت وسائل الإعلام وأوهموا الناس أن الرئيس الجديد ستكون صلاحياته محدودة

لكن وفجأة قام الرئيس بهذه الإقالات المفاجئة ومجددا لكي ينطبع لدى الناس أن الرئيس له صلاحيات مطلقة بينما في الحقيقة أن تلك الإقالات جاءت لتخفي وجوه تحرك الرئيس

وجهة نظر ..